وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور

مجلة التراث

مجلة دولية دورية محكمة

تصدر بجامعة الجلفة

العدد: 26 – المجلد الثاني.

جـــــــوان 2017

ISSN;2253-0339

الايداع القانوني 1934-2011

المجلة

مجلة التراث مجلة علمية تصدر بصفة دورية كل ثلاثة أشهر بجامعة الجلفة بالجمهورية الجزائرية وتعنى بنشر البحوث والدراسات الجادة في العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية التي لم يسبق نشرها وليست جزءًا من رسالة ماجيستير أو أطروحة دكتوراه كما تأمل أن تكون واجهة ثقافية مشرقة للجامعة.

التحكيم العلمي

تخضع البحوث التي تنشر في المجلة لتحكيم علمي دقيق حسب المعايير العلمية المتعارف عليها في المجالات العلمية المحكمة من طرف محكمين اثنين متخصصين في المجال وأعلى مستوى من صاحب المقال ولا ينشر المقال إلا بعد موافقة المحكمين الإثنين.

أهداف المجلة

إن هدف المجلة في الأساس هو المساهمة في إضافة جديدة في مجالات العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية وتوفير فضاء علمي للأساتذة والباحثين لنشر بحوثهم وتوفيرها و عرضها للفحص والدراسة والنقد والإضافة. وتهدف إلى إثراء الحركة العلمية والإسهام في تطوير المعرفة ونشرها وذلك بنشر المقالات ذات القيمة العلمية العالية في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية بعد مراجعتها من قبل هيئة التحرير وكذلك من بين أهدافها:

- تلبية الإحتياجات البحثية لأساتذة وطلاب الدراسات العليا.
- تعزيز التواصل الثقافي والحضاري.
- إضافة مصدر علمي رصين للقارئ العربي.

بيانات المجلة

الرقم التسلسلي الدولي (ISSN) : 2253-0339

الإيداع القانوني: 1934-2011

اللغات: العربية، الإنجليزية والفرنسية.

وسائل الإتصال – المنصة العلمية للمجلات الجزائرية (ASJP):

- **الهاتف** : 00213550443945
- **صندوق البريد**: 3075 الجلفة 17000 الجمهورية الجزائرية.
- **البريد الإلكتروني**: makhtot_labo@yahoo.fr

هيئة تحرير المجلة

مدير المجلة		رئيس التحرير	
د. لحرش أسعد المحاسن		د. بشيري عبدالرحمن	
الهيئة العلمية			
أ.د بوزيدي كمال	جامعة الجزائر	**د. سناء الباروني**	جامعة جندوبة تونس
أ.د بو غزالة محمد الناصر	جامعة الجزائر	**د. بن داود ابراهيم**	جامعة الجلفة
أ.د عبدالقادر بن حرزالله	جامعة باتنة	**د. حمادي نورالدين**	جامعة الجلفة
أ.د سعيد فكرة	جامعة باتنة	**د. فشار عطاالله**	جامعة الجلفة
أ.د خير الدين سيب	جامعة تلمسان	**د. عزالدين مسعود**	جامعة الجلفة
أ. عبدالستار عبدالحق الحلوجي	مصر	**أ. هزرشي عبدالرحمن**	جامعة الجلفة
د.عزالدين بوكربوط	جامعة الجلفة	**أ. شلالي رضا**	جامعة الجلفة
أ.د العوفي عبدالكريم	جامعة أم القرى	**د. درماش بن عزوز**	جامعة الجلفة
د. محمد ضياء الدين	جامعة بغداد	**أ.صدارة محمد**	جامعة الجلفة
أ.د ذياب البداينة	الأردن	**د. بن حفاف إسماعيل**	جامعة الجلفة
د. محمود محمد زكي	مصر	**معيزة عيسى**	جامعة الجلفة
د.دهينة نصيرة	الجزائر	**أ. شريط محمد**	جامعة الجلفة
د. حجازي محمد	جامعة باتنة	**د. عزالدين كحيل**	جامعة بسكرة

قواعد النشر في المجلة

- أن لا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أو جزء من كتاب أو مذكرة أو أطروحة.
- أن يلتزم الباحث بالمنهج العلمي والموضوعية والأصالة.
- تقدم المقالات مكتوبة فيما لا يتجاوز 25 صفحة.
- تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.
- الإلتزام بالخط Traditional Arabic، بحجم 16 تباعد 1.5 بين الأسطر.
- ربط النص بالهوامش إلزامي.
- ترتيب الموضوعات وفق إعتبارات فنية.
- ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل رأي المجلة بالضرورة.

ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة.

الفهرس

صعوبات تطبيق برنامج التطوير التنظيمي بمديرية الصيانة لولاية الاغواط – دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك (DML) – 8

أ.سعال سومية

مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة الاغواط

أثر بلد النشأة على التكوين العقدي 27

د. زياد بن عبد الله بن ابراهيم الحمام

جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية

المراكز العلمية في قلعة اربل من كتاب تاريخ اربل لابن المستوفي (ت637هـ/ 1239م) 49

د. وجدان فريق عناد

جامعة بغداد – العراق

استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: بين الرؤية الدستورية والواقع 63

أ.عثماني فاطمة

جامعة تيزي وزو

أ.بورماني نبيل

المركز الجامعي بتيبازة

الاختبارات النفسية : التصميم و التقنين 73

د. خويلد أسماء

جامعة زيان عاشور– الجلفة.

التحليل باستخدام المطيافية بالأشعة تحت الحمراء لحجارة المباني الأثرية "حالة الحجارة الجيرية المستعملة في المدينة الأثرية تبسة "تيفاست"89

د.عيساوي بوعكاز

جامعة زيان عاشور– الجلفة

التغيير الحضاري في فكر الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي 105

د.علية صالح

جامعة باتنة – 1

الجهود التَّداوليَّة لـ" الجاحظ " بين (سبق التَّأصيل وضعف التَّفعيل) 118

أ. محمَّد الحبيب منَّادي

المركز الجامعي – آفلو

أ. د مسعود صحراوي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العمومية..... 136

أ.صدارة محمد

جامعة زيان عاشور– الجلفة

العيداني سهام

معالم القراءة الأركونية للنص القرآني 152
أ.جمال صالحي
جامعة غرداية
آلية الدفع بالنظام العام في مسائل الأحوال الشخصية –التّبني والانفصال الجسماني نموذجا– 169
أ.عبد الفتاح حمادي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
بلاغة الصورة الفنية في مدونة التراث النقدي العربي مقاربة في المفاهيم والآليات 189
د. بوعمارة بوعيشة.
جامعة زيان عاشور – الجلفة
دور الأسئلة الصفية في اكتساب القيم التربوية (تصنيف بلوم وزملاؤه للمستويات المعرفية للأسئلة نموذجا) 204
أ.جلودي إسمهان
جامعة البليدة 2
جودة الحياة الأسرية و علاقتها بالتحصيل الدراسي 215
د. عيشاوي وهيبة
جامعة البليدة 2
أفعال الكلام في كتاب "كليلة ودمنة" لابن المقفع – دراسة تداولية- 228
أ . سارة قطاف
جامعة الحاج لخضر – باتنة
أ . زهرة عزالدين
جامعة زيان عاشور– الجلفة
التناص في شعر الأمير عبد القادر 248
أ. نايل سفيان
جامعة زيان عاشور – الجلفة
كرونولوجيا تعليميّة اللغة العربية في الجزائر على ضوء اللسانيات الحديثة 265
أ.ربيع بن مخلوف
جامعة باتنة 1
أهم التحولات الاجتماعية في الجزائر وعلاقتها بممارسة الفروع للعنف ضد أصولهم 279
أ.بوحنيكة نذير
جامعة الجزائر 2
الرّقابة النّبوية على الزّكاة وبعض تطبيقاتها 298
أ.عزالدين بلمليلياني
جامعة الجزائر 01
الشبكات الاجتماعية و المجتمع الافتراضي 322

أ. دفون محمد
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

الدولة الوطنية في ظل العولمة الاقتصادية 334
د. محمد مقروف
جامعة 20اوت 1955 – سكيكدة

خصوصية نظام التعويض عن حوادث العمل 340
أ.رابحي بن علية
جامعة زيان عاشور — الجلفة

أثار عدم احترام آجال تنفيذ الصفقة 353
د.بن صغير مليكة أسماء
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة

استقلالية القضاء كضمان دستوري لإقامة دولة القانون 364
د.عبد المنعم بن أحمد
جامعة زيان عاشور — الجلفة
د.خرشي عبد الصمد رضوان
جامعة زيان عاشور — الجلفة

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر 378
د. السعيد رشيدي
جامعة سطيف 2
د. كريمة فلاحي
جامعة سطيف 2

جهود الدولة الجزائرية في حوكمة عملية إبرام الصفقات العمومية 391
أ.غني أمينة
جامعة وهران 2

التكييف القانوني للغير والتعهد عن الغير 404
أ . بورنان العيد
ضامن عبد القادر
جامعة زيّان عاشور – الجلفة

L’anthroponymie romanesque : fonctions et enjeu symbolique dans *Les Sirènes de Bagdad* de Yasmina Khadra 414
Pr. Samir Abdelhamid
Université de BATNA
MAKROF Mohamed
Université de BATNA

الدولة الوطنية في ظل العولمة الاقتصادية

د. محمد مقروف
جامعة 20اوت 1955 – سكيكدة

مقدمة

اتسم العصر الحديث بولادة عدة مفاهيم ومصطلحات جديدة كالنظام العالمي الجديد، اقتصاد السوق، الخوصصة، الانفتاح، العولمة .. ولا يوجد مصطلح نال حظه من الشرح والتحليل مثل هذه الأخيرة، حيث لم تخلوا من ذكرها أي دراسة حديثة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ..الخ ، ورغم ذلك مازال الاختلاف قائما حول تعريف العولمة ومختلف تجلياتها وآثارها على السيادة، أو ما يسمى الدولة الوطنية.

ورغم التجليات الثقافية والسياسية الواضحة لظاهرة العولمة، إلا أن الجانب الاقتصادي يعتبر في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيرا وتأثرا بنتائج وتحديات العولمة، حيث أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في العصر الحاضر باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي وهيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق، والثورة المعلوماتية ودمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للوظائف التي تقوم بها الدولة، أو إنقاصا من سيادة الدولة إن لم يكن القضاء عليها نهائيا.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة، أو على الأقل التعريفات التي لها علاقة بالجانب الاقتصادي، وكذلك مدى تأثر السيادة أو الدولة الوطنية بالتجليات الاقتصادية للعولمة أو ما اصطلح على تسميته بالعولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: البعد الاقتصادي لظاهرة العولمة

تتعدد الرؤى والأفكار محليا وإقليميا حول مفهوم العولمة إلى درجة التناقض، ويرجع ذلك في الأساس إلى طبيعة التوجه الإيديولوجي للمفكرين والباحثين نتيجة اختلاف الأهداف والمصالح بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية[1]، ولكن جميع الآراء تتفق بأن العالم أصبح قرية صغيرة بسبب هذه الظاهرة .

وبما أن الجانب الاقتصادي كان الجانب الأبرز لتجليات هذه الظاهرة فقد ركزت أغلب التعريفات على هذا الجانب، حيث يعرفها محمد الأطرش مثلا بأنها (اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة)[2].

كذلك يعرفها بول سويزي بأنها (صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي

لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية و المركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة)[3].

وحتى التعريفات التي ركزت على الجانب الثقافي للعولمة لم تستطع التخلص من البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة ، مثلا يرى الدكتور محمد عابد الجابري بأن العولمة هي (نفي الآخر وإحلال الاختراق الثقافي والهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك)، ونلاحظ هنا البعد الاقتصادي لمصطلح (توحيد الاستهلاك) في هذا التعريف، رغم تركيزه على البعد الثقافي لظاهرة العولمة.

ورغم صعوبة وضع تعريف شامل ودقيق للعولمة كما ذكرنا آنفا إلا أن الواضح أنها تتعلق بثلاث عمليات رئيسية وهي: عملية انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة للجميع، والعملية الثانية تتعلق بذوبان الحدود بين الدول، والعملية الثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

كذلك يبدوا البعد الاقتصادي جليا ليس من خلال التعريفات فقط، ولكن أيضا من خلال الأسباب الموضوعية لظهور العولمة ومن أهمها:

- الطبيعة التوسعية ذات التوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج العالمي.

- فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية وتفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية

- الثورة العلمية المتنامية منذ الحرب العالمية الثانية والتي حققت منجزات تكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات بما أزال حدود المسافات المكانية و الزمانية ، وضاعف في قوى الإنتاج وأدى إلى اكتشافات ثورية وتغييرية[4].

ومن الملاحظ أن كل هاته الأسباب لها بعد اقتصادي خالص وقد جاءت هذه الأسباب و التطورات ضمن حركة إيقاع سريع أوشكت أن تشكل روح العصر[5].

المبحث الثاني: مصير السيادة في ظل العولمة الاقتصادية

ارتبطت فكرة السيادة باسم الفيلسوف (جان بودان) الذي حدد وفصل مدلول استعمالها إلا انه لم يكن مبتدعها، ذلك لأن السيادة ظهرت منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى[6]، حيث اكتسبت بمرور الزمن قداسة وسموا جعلها تصبح شعارا يجسد الحرية والاستقلال والسلطة العليا للدولة على الإقليم والسكان.

وقد عرفها الأستاذ (لي فير) بأنها صفة في الدولة تمكنها من عدم الالتزام والتقيد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون وطبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه[7].

ورغم أن القضاء والفقه الدولي رفض مع مطلع القرن العشرين الاستمرار في قبول فكرة السيادة المطلقة كأساس للعلاقات بين الدول واتجه إلى الأخذ بمبدأ السيادة النسبية، أي السيادة المقيدة بالقواعد الدولية التي تشارك الدول في وضعها إذ تتقبلها برضاء وحرية، وبمعنى آخر بسيادة الدولة في حدود ما يفرضه التعاون بين الدول ومتطلبات السلم والأمن في العالم[8]، وذلك بحكم انتمائها إلى مجتمع دولي منظم مما أدى إلى فرض بعض القيود على سيادتها[9].

إلا أنه رغم ذلك يبقى من أهم نتائج مبدأ السيادة هو عدم خضوع الدولة بأي شكل من الأشكال لدولة أخرى أو منظمة دولية.

فماذا يا ترى تركت العولمة الاقتصادية للدولة الوطنية من حرية في اتخاذ قراراتها؟ وماذا تركت لها من حرية في اختيار وإتباع ما تراه مناسبا من نظم سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية حسب ما تنص عليه المبادئ الدولية ؟

وهل يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية خطرا قادما وإرادة للهيمنة، أم أنها خيار مستقبلي، تفتح آفاقا وفرصا لتجاوز واقع التخلف واللحاق بالعصر؟

من الجلي أنه في عالم اليوم بات الاقتصاد والهويات الاقتصادية أكثر تعولما بما لا يقاس من غيرها من الممارسات والهويات الجماعية، فوق ذلك راحت عولمة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وعولمة المعاملات المالية تضعفان ما للدولة الوطنية من هيبة ومن قدرة على التقرير، فتقويان هويات أدنى من الهوية الوطنية من قبيل الطائفية والعصبية الاثنية والقبلية..الخ، هذا التطور مرئي بمزيد من الوضوح في أقطار الجنوب التي لا تزال إفادتها من عولمة التجارة الحرة أمرا يحتاج إلى برهان.

كما يرى الأستاذ الدكتور فوزي أوصديق أنه مبدئيا يجب التفريق بين الخيال القانوني أين الدول كلها متساوية السيادة، والواقع العملي المكذب والكاشف للفوارق بين الشمال والجنوب، ويتجلى ذالك من خلال بعض المجالات التي تكشف أن للدول في هذه المجالات حقوق سيادية فقط لا غير[10] ومن بينها مثلا:

– السيادة ومراقبة السيولة النقدية والمالية:

رغم أن هناك مبدأ متعارف عليه في القانون الدولي كقاعدة عامة وهو أن الدولة هي الوحيدة التي تتحكم في تغيير القيمة المالية للنقود الصادرة، إلا أن هذا المبدأ كغيره من المبادئ العامة في هذا المجال، عرف عدة خروقات بمجرد بروز مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد كأحد تجليات العولمة الاقتصادية.

وكمثال على ذلك إنشاء صندوق النقد الدولي FMI سنة 1944م حيث أن الدول المنشأة والمنظمة له، أعطت الصندوق صلاحيات جد واسعة في مراقبة وتنظيم واستقرار العملة المحلية.

ومع تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية، أصبحت الأسواق المالية لا تخضع لأي سلطة وطنية، فقد خلقت فضاء مالي مسيطر بحكم حجم المبادلات اليومية وتشابكها.

هذا المجال المالي الشامل والمتكامل على المستوى العالمي قد يسمح في إنشاء سوق حرة وحيدة للأموال، ذلك قد يعني أن الشركات المتعددة الجنسية لها حرية في استلاف أو وضع أموالها بدون حدود في أي مكان من العالم.

هذه المقدمات تعني أن الدولة الوطنية لم تصبح تملك وسائل إرساء سياستها الاقتصادية، فالبنوك المركزية ليس لها القدرة على فرض نمط مالي معين[11]، وهو ما يعني بكل بساطة عدم استقلالية قرارها الاقتصادي والذي يعتبر أحد أهم أسس سيادتها.

– السيادة ومراقبة الشركات المتعددة الجنسيات:

من بين تجليات العولمة الاقتصادية بروز الشركات المتعددة الجنسيات والتي شكلت تحديا كبيرا لسيادة الدول حيث أن هذه المؤسسات العابرة للقارات ورغم أن لها فروع في العديد من الدول، إلا أن ما يميزها عن غيرها من الشركات هو وحدة قراراتها المتخذة من مقرها الاجتماعي في بلد معين رغم تعدد مصدر القرارات بحسب الدول.

فيمكن أن نستنتج من ذلك أنه من بين المفارقات ورغم تعدد مصالح الدول فان هذه الشركات المتعددة الجنسيات استطاعت أن تستثمر هذه التناقضات لصالحها بضرب سيادات الدول ببعضها البعض.

فالدولة الوطنية لا يمكن أن تفرض سيادتها في دولة أخرى معينة لاستحالة تعدي صلاحياتها النطاق الإقليمي، فهذا التوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات في العديد من الدول قد يعمل لصالح هذه الشركات[12].

بل ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى تدخل تلك الشركات بشكل سافر في الشؤون المحلية للدول الموجودة فيها لتغيير سياستها، مثلما ساهمت شركة التلغراف والتلفون الأمريكية مساهمة كبيرة في قلب النظام السياسي الشيلي في عهد (سلفادور الياندي) وذلك في سبتمبر1973[13].

لذلك حاولت العديد من الدول فرض تشريعات دولية للحد من نفوذ وأطماع هذه الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، فيمكن أن نتوصل إلى ما قاله الأستاذ كارو أن القوانين الدولية لم تنجح بعد في التغلب وفرض هيمنتها على القوة الاقتصادية المتعددة الجنسيات لهذه الشركات[14].

خاتمة

نخلص في الأخير إلى أن دعاة العولمة بشكل عام يروجون إلى الانفتاح الاقتصادي الذي يعود على العالم بالرفاهية والتقدم في ظل اندماج الاقتصاديات في سوق عالمية متكاملة وموحدة، لكن الوقائع الاقتصادية والمؤشرات الراهنة تبين أن هذه الفرضية مجرد أوهام، كما يروج هؤلاء إلى فكرة نهاية دور الدولة الوطنية وخصوصا في المجال الاقتصادي، إلا أن الواقع يقول بأن الدولة الوطنية مازالت تلعب دورا محوريا وأساسيا في المجتمع الدولي.

كما أن الانعكاسات السلبية لاقتصاد السوق واللبرالية المتوحشة قد تجد حلولا لها في إطار الدولة الوطنية، كما أن الدولة الوطنية هي الضامن والحامي لخصوصية مجتمعاتها أمام هذه العولمة المتوحشة، ويبقى الدور المنظم للدولة أكثر من ضرورة.

إلا أنه يمكن التنويه إلى أن جميع الدول عليها أن تتكيف مع المتغيرات الدولية والتي ما عادت تؤمن بمفهوم مطلق للسيادة، والحل هو تخلي الدولة عن جزء من سيادتها لصالح مجتمع دولي منظم، مقابل أن يراعي هذا المجتمع الدولي خصوصية المجال الوطني للدولة بحكم أنه لا وجود لنظام دولي بدون وجود كيان للدولة.

المراجع:

أولا: الكتب

01- أحمد أبو الوفا، **الوسيط في القانون الدولي العام**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م.

02- الدكتور. بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، طبعة 1998، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1998م.

03- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989م.

ثانيا: المقالات

1. الدكتور / بومدين طاشمة، **تداعيات العولمة على سيادة الدولة الوطنية**، مجلة دراسات قانونية، العدد09، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، نوفمبر 2010م.
2. محمد الأطرش، **حول تحديات العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 260 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اكتوبر2000م.
3. أ. ميلاس محمد الزين، **دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 13، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ديسمبر 2010م.
4. د. فوزي أوصديق، **الدولة الوطنية والسيادة في ظل العولمة**، مجلة دراسات قانونية، العدد06، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2010م.

ثالثا: المواقع الالكترونية

01- محمد نبيل الشيمي، **العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية**، الحوار المتمدن، موقع الكتروني، العدد2533، بتاريخ 2009/01/21م.

الهوامش:

[1] الدكتور / بومدين طاشمة، **تداعيات العولمة على سيادة الدولة الوطنية**، مجلة دراسات قانونية، العدد09، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، نوفمبر 2010م، ص 97.

[2] محمد الأطرش، **حول تحديات العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 260 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اكتوبر2000م، ص9.

[3] محمد نبيل الشيمي، **العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية**، الحوار المتمدن، موقع الكتروني، العدد2533، بتاريخ 2009/01/21م.

[4] الدكتور. بومدين طاشمة، **تداعيات العولمة على سيادة الدولة الوطنية**، مرجع سابق، ص 100.

[5] أ. ميلاس محمد الزين، **دور النخبة الخليجية بالخليج العربي في ظل العولمة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 13، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ديسمبر 2010م، ص86.

[6] الدكتور. بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، طبعة 1998، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1998م، ص90.

[7] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص82.

[8] الدكتور. بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، نفس المرجع، ص92-93.

[9] أحمد أبو الوفا، **الوسيط في القانون الدولي العام**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م، ص413

[10] د. فوزي أوصديق، **الدولة الوطنية والسيادة في ظل العولمة**، مجلة دراسات قانونية، العدد06، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، فيفري 2010م، ص 96.

[11] د. فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص 97.

[12] د. فوزي أوصديق، نفس المرجع، ص 99.

[13] الدكتور. بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، مرجع سابق، ص305.

[14] د. فوزي أوصديق، **الدولة الوطنية والسيادة في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص 99.